

قضايا للمناقشة

في العدد رقم ١٥ من «نشرة الهجرة القسرية» نشرنا مقاليتين عن ضرورة حماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية. ومنذ ذلك الحين، والأمم المتحدة تحقق في هذا الموضوع. وفي هذا العدد يرد أسميتا نائيك - الذي كتب إحدى هاتين المقاليتين - على تقرير الأمم المتحدة.

رأي

الأمم المتحدة تحقق في الاستغلال الجنسي من جانب العاملين في مجال الإغاثة - العدالة لم تأخذ مجراها

جاء في تحقيقات الأمم المتحدة حول المزاعم التي أثيرت في العام الماضي بخصوص انتهاك أطفال اللاجئين في غربي أفريقيا أنه «لم يثبت وقوع استغلال جنسي للاجئين على نطاق واسع». وحيث أنني أحد أعضاء الفريق الذي قام بإجراء الدراسة الأصلية في هذا الموضوع، فإنني أرى أن هذه النتيجة غير مقبولة ومضللة.

تدعي الأمم المتحدة أن المزاعم التي وردت في التقرير الأصلي لا يمكن إقامة الدليل على صحتها - على الرغم من أن التحقيقات الكاملة لم تجر إلا في مجموعة محدودة من الشكاوى الأساسية. وكانت الأمم المتحدة قد تلقت تقريراً من ٦٤ صفحة تتضمن وثائق تدعم هذه المزاعم، وتتضمن معلومات أساسية تشتمل على المزاعم الحالية المتعلقة بسبعة وستين اسماً محدداً من العاملين في مجال الإغاثة، وأسماء أكثر من ٤٠ من الأطفال الذين زعم أنهم ضحايا هذه الانتهاكات، وملاحظات سياقية أخرى مفيدة، ومواد ثانوية تتضمن مزاعم أخرى إما أنها تقادم بها العهد وإما أنها أقل تحديداً، والعديد من البلاغات عن الحوادث المتعلقة ببعض العاملين في مجال حفظ السلام دون تحديد أسمائهم، ومزاعم أكثر عمومية ضد وكالات معينة. وتقول الأمم المتحدة إنها حققت في ١٢ حالة، ويبدو أنها لم ترد إلا على أربع حالات فقط. يحتمل أن تكون مزاعم سليمة من بين الحالات الأساسية وعددها ٦٧. وفي ظل هذه الظروف، لا يبدو من المناسب أن ترفض الأمم المتحدة جميع الحالات الباقية برمتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الوضع يوحي بأنه لا يمكن إثبات أي شيء لأن المعلومات المقدمة عديمة الجدوى. فقد ظهرت

المزاعم بصورة غير متوقعة في سياق دراسة اجتماعية كيفية موسعة عن العنف والاستغلال الجنسي، بدأ إجراؤها دون أي نية في فتح تحقيقات مع العاملين في مجال الإغاثة. وجاءت الشكاوى من أكثر من ٨٠ مصدرًا مختلفًا لا علاقة لها ببعضها البعض، تضم جماعات وأفراداً من ثلاثة بلدان مختلفة ومن العديد من المخيمات التي تفصل بينها مئات الكيلومترات. ولذلك فمن المستبعد أن كل من تحدثوا إلينا قد شهدوا زوراً بطريقة تلقائية وفي نفس الوقت بطريقة متسقة على هذا النحو. أفلم يكن من الصواب أن نسجل بواعث قلقهم في إطار من السرية وأن نقدمها إلى الأمم المتحدة للتحقيق فيها؟

نعم، ربما كان ذلك صواباً، ولكنه لم يقابل بالترحاب. فقد وجدنا أن تقريرنا رفض لعدة أسباب زائفة ليس لها نصيب من الصحة. فقد اتهمنا مثلاً بتقديم «بضعة أمثلة غامضة وقديمة العهد، وحسب - وهذا وصف بعيد عن الإنصاف للوثائق التي تدعم المزاعم المطروحة، واتهمنا أيضاً بالاعتماد على روايات «أطراف ثالثة» - والحقيقة أننا تحدثنا مع الضحايا بل والمشتبه فيهم، كما اتهمنا بإدراج متفرقات لا علاقة لها بالقضية مثل «الحوادث المتعلقة بالحرب»، و«دعارة الكبار»، و«الأهالي والنازحين الداخليين» و«الأسماء المستعارة» و«الحروف الأولى»، إلخ - والحقيقة أن هذه المعلومات متى أدرجت كانت تدرج في صورة محددة وواضحة، كما اتهمنا بأننا خلصنا إلى أن الانتهاك «واسع النطاق» - والحقيقة أننا حرصنا على عدم إصدار مثل هذا الحكم (مهما كان له ما يبرره) في تقرير التقييم. وقد ردت الأمم المتحدة بمجموعة متناثرة من الأمثلة ودراسات الحالة للإشارة إلى أنه لا يمكن إثبات أي شيء. ويبدو أن القاسم المشترك في هذه الحالات هو أنها «استثناءات تنفي القاعدة»، أي أنها حالات متطرفة أو هامشية لا تتناول صلب التقرير. فمثلاً توحى الأمم المتحدة بأن الفتيات اللاتي لم يبلغن سن الرشد في تقريرنا هن في الحقيقة نساء بالغات (ولكنها لا تشير صراحة إلى أن ٤٠ فتاة على الأقل دون الثامنة عشرة

ورد ذكرهن بالاسم في التقرير، ولا تحدد كم منهن تم بحث حالتهم فعلاً للتأكد من أنهن بالغات - وأعتقد أن هذا لم يحدث إلا في عدد قليل نسبياً من الحالات).

وبدلاً من التحقيق في صلب الموضوع والمزاعم الحالية المتعلقة بالعاملين في مجال الإغاثة وعددها ٦٧ حالة، يبدو أن الأمم المتحدة تحاول الالتفاف حول الموضوع، فتشير إلى عدد من الحالات الغامضة المتعلقة بأشخاص من العاملين في حفظ السلام دون ذكر أسمائهم، أو إلى بعض المزاعم القديمة التي يصعب إثباتها في حد ذاتها، ويبدو أنها تبحث عن أي وسيلة لهدم التقييم الأصلي. وهكذا فإن كل جملة تقريباً وردت عن التقرير الخاص بغربي أفريقيا يمكن دحضها (استناداً إلى الأدلة المدعومة). وأرى أن أكثر الجوانب القاتمة في هذا الأمر أنه إنكار كبير للضحايا والمجتمعات التي تتردد أصواتها في الدراسة الأصلية. وأرى أن استمرار استخدام ألفاظ مثل «إشاعة» و«القبيل والقال» و«حكايات» يعتبر استهانة شديدة ببواعث القلق الصادقة التي أثارها أولئك الناس.

وبعد خطبة عصماء لا تزيد عن كونها مجموعة من التعليقات التي تنتقص من قيمة تقرير التقييم، تبين الأمم المتحدة سبباً موضوعياً واحداً على الأقل لعجزها الواضح عن التحقيق في الحالات المذكورة، وهو صعوبة العثور على أشخاص بعينهم لأن مجتمعات اللاجئين كثيرة التنقل والتحرك. نعم، ... هذا حق، خصوصاً في ضوء مرور عدة أشهر قبل فتح التحقيق بالفعل، عندما كان التوتر شديداً، بحيث أن الشهود لم تتوافر لديهم الشجاعة الكافية للشهادة، إلا في حالات نادرة. ومن الأسباب الأخرى لتجاهل معظم المزاعم (والتي نصل إليها استنتاجاً لأنها لا تذكر صراحة على الإطلاق) الصلاحيات المحدودة جداً التي لا تشمل سوى العاملين بالأمم المتحدة (وربما العاملين بمفوضية شؤون اللاجئين فقط)، في ضوء عدم وجود سلطة فرض إجراء تحقيق مع العاملين بالوكالات الأخرى الذين يتسمون بصعوبة المراس. كما أن الأطفال النازحين الداخليين لا يدخلون ضمن هذه الاختصاصات التي تقتصر على اللاجئين وحسب، كما تستبعد ممارسة الجنس مقابل المال أو غيره من صور المقابل العيني (وكان ممارسة الجنس مقابل



الحصول على المعونات هو الصورة الوحيدة التي تعتبر انتهاكاً لاتفاقية حقوق الطفل)، كما لم يتم تغطية البلدان تغطية سليمة إلا في حالتين فقط (على الرغم من الحاجة الماسة إلى إجراء تحقيق شامل في حالة ليبيريا التي يقال إن مخيمات اللاجئين فيها، كما في مخيمات اللاجئين في غينيا، تشهد أشد الأنماط المزمنة والراسخة لهذا النوع من الانتهاكات). كما يمكن إثارة بعض التساؤلات المتعلقة بالعناصر البحثية في التحقيق نفسه: فهل توافرت له الخبرات المتخصصة والمنهج المتخصص للتحقق من الحالات المذكورة؟ وهل توافر للمفوضية الاستقلال الكامل للشروع في هذا التحقيق؟

وعلى الرغم من هذه القيود، يبدو أن الأمم المتحدة واجهتها ٤٣ حالة جديدة من المزام، وأنها استخلصت منها عشر حالات فقط «يمكن إثباتها». ويلاحظ أن الأمم المتحدة عندما تعمل في بيئة يغيب فيها القانون تستطيع أن تحقق نجاحاً أكبر مما يتسنى تحقيقه للشرطة البريطانية التي تقدر أن حالة واحدة فقط من كل عشر حالات اغتصاب يتم الإبلاغ عنها، وأن بلاغاً واحداً فقط من كل سبعة بلاغات ينتهي إلى تحريك الدعوى القضائية فعلاً. كما تلاحظ الأمم المتحدة أن الظروف «مواتية» للاستغلال، مع أن الحالات التي تعرضها هي نفسها أمثلة سافرة تدعو للانزعاج. كما تطرح الأمم المتحدة توصيات موسعة، يمكن القول بأنها غير مبررة بالقياس إلى محاولتها تصوير المشكلة على أنها مشكلة محدودة.

ولذلك أود أن أخلص إلى أن التقرير الأصلي لم يأخذ حقه وأن الشكاوى المثارة فيه لم يُحَقَّق فيها كما ينبغي، وأن محتوى التقرير تعرض لتشويه فادح في رأيي، وأن الأمم المتحدة لم تثبته ولم تدحضه في معظم ما قالته. إذ إن مساحة المعلومات التي تكشفنا على غير انتظار على هامش دراستنا الاجتماعية الموسعة تبين على الأقل وجود نمط سلوكي بارز ومتكرر، ينبغي الإقرار بوجوده والتعامل معه، لا التهوين من شأنه.

كما أن النتائج التي انتهت إليها الأمم المتحدة نفسها لا تكفي في رأيي لإقامة الحجة في أبسط صورها. فالمحصلة الإجمالية للحالات في كلا التقريرين (٦٧ + ٤٣) إنما

تبين وجود اتجاه يبعث على القلق الشديد في واقع الحال. فالفضائح الجديدة في مخيمات اللاجئين في كينيا وزيمبابوي ونيبال وزامبيا، إلخ، تؤكد الافتراض القائل بأن المشكلة ذات أبعاد عالمية. وخلاصة القول إنني أعتقد أن تقرير الأمم المتحدة ليس إلا محاولة لتجميل الوجه والاستهانة بحقوق الضحايا.

إذن ما الذي يمكن أن يفعله الضحايا الآن؟ يبدو أنه ليس أمامهم إلا القليل، فالنظم القضائية المنهكة في تلك البلدان التي مزقتها الحرب توجد حالة من الحصانة بحكم الواقع، يستفيد منها الأفراد لتفادي التعرض لإقامة الدعوى الجنائية ضدهم، كما يستفيد منها أصحاب الأعمال في الإفلات من دعاوى القضائية الخاصة بالإهمال. كما يبدو أن الأمم المتحدة والعاملين بها يتمتعون بحصانة دبلوماسية، ويقدر كبير من الحماية ضد المساءلة عن أفعالهم.

كما نجد أن الصور الأخرى للمحاسبة، التي تعتبر عادية في أي ديمقراطية سليمة، غائبة في هذا السياق. ومن المؤكد أن المنظمات الحكومية، أي المؤلف من مجموعة من الحكومات والتي تمولها الجماهير لتمكينها من تقديم خدمة عامة والتي يديرها سياسيون معينون، يجب إخضاعها لنفس المتابعة والفضح كما يحدث للحكومات الوطنية، أليس كذلك؟ كما أن الجهاز الإداري للأمم المتحدة يعمل فيما يشبه الشرنقة الدولية، بعيداً عن التحري والتفتيش من جانب السياسيين المعارضين، وأعضاء المجالس النيابية الساخطين، والجماهير الناجبة المستاءة، وجماعات الضغط العالية الصوت، والنقاد المحتدين، والأصوات السياسية الساخرة، والتحقيقات العامة، والصحافة الصفراء التي لا يهدأ لها بال. ويبدو أن المجتمع الدبلوماسي ومجتمع الوكالات غير الحكومية المحيط بالأمم المتحدة، الذي كان قد انتقل في مرحلة ما إلى تبادل الاتهامات اللاذعة وراء الأبواب المغلقة، اضطر الآن إلى التزام الصمت التام تقريباً - في الوقت الذي كان ينبغي فيه أن يتحدث باسم الضحايا.

ومنذ البداية وحتى اليوم، فإن هذه القضية تسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى وجود آلية مستقلة للمحاسبة في مجال الجهود

الإنسانية. فالضحايا كانوا يحتاجون إلى التحقيق بصورة محايدة في بواغث قلقهم، والآن أصبحوا مستحقين لمراجعة مستقلة لأوجه الضعف الإداري التي يبدو أنها أدت إلى هذه المهزلة. وإذا أنشئت هذه الهيئة فستجد أمامها العديد مما يحتاج إلى المراجعة، ومن الممكن أن تبدأ بداية طيبة بفحص المعلومات التي تم تداولها خلال الأشهر الماضية والتي اتضح أنها معلومات مضللة، ويعقد جلسة عادلة تحضرها جميع الجوانب المعنية.

إن التساؤلات المشروعة التي طرحتها الدراسة حول محاسبة العاملين في مجال المعونات الإنسانية (وهي من نوعية التساؤلات التي تطرح عادة بشأن الحكومات والمؤسسات) ترفضها الأمم المتحدة التي تلومنا لأننا «نشوه ظلماً وعدواناً سمعة ومصداقية» العاملين فيها وفي المنظمات غير الحكومية. وفي رأيي أن هذا الموقف في ذاته هو ما يشوه صورة مجتمع الوكالات الإنسانية؛ لأنه يوحي بأن الإحساس بجرح كرامة هؤلاء العاملين أهم من حرمة جسد الطفل. ولا شك أن هذه الصورة تسيء إلى العاملين في قطاع الوكالات الإنسانية الذين يحاولون التعامل بنزاهة مع هذه المشكلة، وتجعل دورهم على أرض الواقع أصعب من ذي قبل.

أسميتا نائيك

هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تتسبب أي آراء الواردة فيها إلى الناشر ولا إلى غيره.

١ انظر تقرير الأمين العام حول أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون «التحقيق في الاستغلال الجنسي للاجئين من جانب العاملين في مجال المعونات في غربي أفريقيا»، رقم الوثيقة بالأمم المتحدة A/57/465، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: http://www.un.org/Depts/oios/reports/a57_465.htm

٢ شاركت في الدراسة الأصلية بوصفي أحد العاملين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم تتشر هذه الدراسة الأصلية مطلقاً، ولكن يمكن الاطلاع على ملخص رسمي لها معد لإدارة المفوضية، وبه النتائج والتوصيات الأولية على الموقع التالي: www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/open-doc.pdf?id=3c7cf89a4&tbl=PARTNERS

وتشير هذه المقالة إلى الدراسة في صورتها الكاملة بتعابير مختلفة هي «الدراسة الأصلية» أو «التقييم» أو تقرير «غربي أفريقيا» أو الدراسة.